مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: إصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة
اسم الكاتب: أ.د. محمد إبراهيم مقداد، سامي محمد مقداد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3248
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٥ مجلد ٣١ لسنة ٢٠٠٩
ص ص[١٦٣ -١٩٢]

إصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة

الدكتور محمد إبراهيم مقداد
أستاذ مشارك في الاقتصاد- قسم الاقتصاد
الجامعة الإسلامية- غزة

سامي محمد مقداد
باحث اقتصادي - قسم الأبحاث والدراسات
وزارة المالية

فلســـــطين

المستخلص

يعتبر الكثير من الباحثين أن النقود هي شريان الحياة وحجر الزاوية في الاقتصاد، ومن دون النقود لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ولا يمكن أن تستمر الحضارة الاقتصادية أن تعمل، وقد نشأت النقود من القدم وتطورت مع تطور الحضارة الاقتصادية وتعقيداتها، فهي ساهمت في تطور وتقدم التبادل التجاري وفي تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي.

وتكمن أهمية البحث في أهمية موضوع النقد الفلسطيني بالنسبة لصناع القرار السياسي منذ بدء العملية السلمية في أوائل التسعينات، ومع نهاية المرحلة الانتقالية في أواخر التسعينات.

وقد حددت مشكلة البحث في التعرف على جدوى إصدار النقد الوطني، وتحديد البدائل النقدية الأخرى التي تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني.

وأخيراً استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الظاهرة موضوع البحث، من خلال الاستعانة ببعض الاختبارات الإحصائية لفحص رأي المستبانين إحصائياً، وتقديم أفضل الحلول والمقترحات بعد ذلك بناءً على تلك النتائج.

Release of National Funding in Palestine and the Available Substitutive Funding

Mohammed I. Mokdad (PhD)
Associate professor of Economics
Department of Economics
Islamic university – Gaza

Sami M. Mokdad
Economic Researcher
Department of Research and Studies
Ministry of Finance

Abstract

Many researchers consider money as the cornerstone of economy, without money growth can not be achieved and civilization can not be sustained as well. Money released during old ages and developed within the development of economic civilization and complexities of work and production system. The importance of the research has been presented in terms of Palestinian funds according to the political decision making since the

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٣/٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/٧/٦

eve of peace process during 1970s and provisional operation during 1990s. The problem of the paper has been identified to show the schedule of national funding, and other available substitutive funding suitable for privacy of Palestinian economy. Descriptive and analytical approaches have been used to study this phenomenon. Statistical tests have been identified as well to examine the opinions and present the best solutions and suggestions.

١. المقدمة

احتل موضوع النقد الفلسطيني صدارة الاهتمامات لصانعي القرار منذ بدء العملية السلمية في أوائل التسعينات. ومع نهاية المرحلة الانتقالية في أواخر التسعينات، أصبح الحديث عن إصدار العملة الوطنية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ومن وجهة نظر بعض السياسيين والاقتصاديين أن الظروف أصبحت ملائمة، لكن البعض الأخر رأى عكس ذلك أي أن الوقت ما زال مبكراً وأن الظروف ليست ملائمة بعد (نصر، ١٩٩٩، ٣).

فمن حيث المبدأ لا يوجد خلاف بين الاقتصاديين حول أهمية إصدار العملة الوطِنية الفلسطينية، لما يمثله ذلك من رمز للسيادة والاستقلال الوطني، وما يحققه من مكاسب اقتصادية مهمة كتحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكِين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة، تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة، وتشجيع فرص الاستثمار والادخار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين.

ونظراً إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي أجل النقاش حول إصدار عملة فلسطينية إلى مفاوضات الوضع النهائي، وأن يبقى الشيكل الإسرائيلي أحد العملات المتداولة في المناطق الفلسطينية، نتيجة لذلك فقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة، تتمثل في حرمانه من عائدات سك العملة أو الحصول على نسبة معينة من ذلك الريع بسبب عدم وجود ما ينص على ذلك في اتفاقية باريس.

وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، وتهديد البنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع البنوك في قطاع غزة، وباستمرار حالة الحصار المفروضة على قطاع غزة، تعالت بعض الأصوات للخروج من هذا المأزق بإصدار عملة محلية أو أي بديل آخر للخروج من التبعية الإسرائيلية.

ويكمن جوهر مشكلة الدراسة في التعرف على جدوى إصدار النقد الوطني، والبدائل النقدية الأخرى التي تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني؟ من أجل وقف مسلسلات التبعية النقدية وعدم الاستقرار للاقتصاد الوطني، واستخدامها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي لفلسطين، فضلاً عن التعرف على المعوقات التي تحول دون تحقيق إصدار النقد الوطني، أو أحد الخيارات البديلة؟

وتضع الدراسة الفرضيات الآتية:

١. إصدار النقد الوطني يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي في فلسطين في ظل الأوضاع الحالية القائمة.
٢. توجد عدة بدائل تسهم في التغلب على مشكلة عدم إصدار نقد فلسطيني.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع الظاهرة موضوع البحث، وقامت الدراسة بتحليل الخيارات المختلفة ضمن إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني. ولجأ الباحثان الى بعض الاختبارات الإحصائية اللامعلمية مثل (اختبار الإشارة sign test) لفحص رأي المستبانين من الناحية الاحصائية، وللتأكد من وجود معنوية إحصائية في الفرق بين الآراء المختلفة حول إصدار النقد الوطني.

واعتمد الباحثان على المصادر الثانوية من خلال الكتب المتخصصة في موضوع النقود والمصارف بالإضافة إلى مجموعة أوراق العمل التي قدمت في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٩م وغيره من أوراق العمل المتعلقة بالموضوع.

ونتيجة لضعف المصادر الثانوية للتحليل لجأ الباحثان إلى جمع البيانات من مصادرها الأولية عبر المقابلة مع عدد من الخبراء والمسؤولين والأكاديميين. فضلاً عن إعداد استبانة استطلاع الرأي، لمعرفة مدى ثقة وتقبل المواطنين للعملة الفلسطينية في حال إصدارها، وهل الوقت مناسب لإصدار العملة الفلسطينية من وجهة نظر المواطنين؟ وقد كانت عينة الدراسة ٤٠٠ مشاهدة من المواطنين في قطاع غزة، تم اختيارها بطريقة صدفية.

أولاً - مفهوم النقود والسياسة النقدية

يؤدي النقد دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية، إلاّ أن طبيعته تبقى غامضة، حتى وإن عدّ غموضها قابلاً للتبرير، فمفهوم النقد يبدو وكأنه المسعى الأولي الذي يسمح بإلقاء الضوء على مختلف نماذج النقود، إما من خلال تطورها التاريخي أو من خلال طبيعية المؤسسة التي تقوم بإصدارها (ملاك، ٢٠٠٠، ٥).

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن ملامح النظام النقدي في أي دولة، يرتكز على مجموعة من الركائز المهمة والمتفق عليها، مثل الاستقرار النقدي وثبات قيمة العملة، إلاّ أنها وبدرجة كبيرة تعكس واقع وخصوصية كل دولة ضمن ظروفها الخاصة (الهسكوري، ١٩٩٩، ١١).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات النقود، إلاّ أن هناك اتفاقاً يقارب الإجماع بين جمهرة الاقتصاديين على أنه من الأفضل أن تعرف النقود بوظائفها. وبمقتضى ذلك تعرف النقود على أنها "أي شيء يلقى قبولاً عاماً بين المتعاملين بوصفه وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم الحاضرة والآجلة" (سلامة وآخرون، ١٩٨٣، ١٠).

ويبدو النقد كسلعة محددة مطلوبة بحد ذاتها، وله ثلاث وظائف أساسية تطورت وفقاً للمفاهيم الأساسية للمدارس الاقتصادية وهي: النقد وسيط في المبادلات، وحدة قياس للقيم، أداة ادخار للقيم. وأثبت التحليل الحديث أن هذه

الوظائف تتضح عبر خاصية أساسية للنقد تتمثل في كونه يشكل حصراً للسيولة بامتياز [*] (ملاك، ٢٠٠٠، ١٣).

وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والأنظمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد القومي. وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف، وتحقيق مستوى جيد من النمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الفائدة وسعر الصرف للعملة المحلية. ويستخدم البنك المركزي في رقابته على الائتمان أدوات مختلفة للسياسة النقدية، وتشمل هذه الأدوات سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة والإقناع الأدبي (بن فهد، ٢٠٠٣، ٢٦٣).

ثانياً - التطورات النقدية والمصرفية في فلسطين

مر النظام النقدي في فلسطين بالعديد من المراحل، فخلال الانتداب البريطاني تم إنشاء مجلس النقد الفلسطيني وإصدار العملة الفلسطينية التي بقيت تدور في فلك الجنيه الإسترليني طيلة حقبة الانتداب البريطاني لغاية ٢٢ فبراير ١٩٤٨م، إذ صدر قرار بريطاني بالخروج من فلسطين تنفيذاً لوعد بلفور، وذلك تمهيداً لقيام دولة إسرائيل بعد ثلاثة أشهر والتي تم الإعلان عنها في أيار/مايو عام ١٩٤٨م.

وعند قيام دولة إسرائيل وسيطرت القوات المصرية على قطاع غزة، والقوات الأردنية على الضفة الغربية، تم استبدال النقد الموجود لدى الفلسطينيين بالنقد الأردني في الضفة الغربية بعد عام ١٩٥٠م والنقد المصري في قطاع غزة في عام ١٩٥١م.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧م، تم إخضاع المناطق الفلسطينية لترتيبات النقد في إسرائيل، بحيث أصبحت العملة الإسرائيلية هي العملة القانونية المعتمدة في تسوية المدفوعات.

ومع بدء عملية السلام في أواخر عام ١٩٩٣م شهد القطاع النقدي والمصرفي الفلسطيني مرحلة جديدة، أحدثت تغيرات واضحة على الأوضاع النقدية والمصرفية في المناطق الفلسطينية، وتم إعادة بناء النظام النقدي والمصرفي الفلسطيني من خلال الترتيبات النقدية والمصرفية المتفق عليها مع كل من إسرائيل والأردن.

ويمكن توضيح ملامح النظام المصرفي والنقدي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بالنقاط الآتية:

(*) ناقش وظائف النقود العديد من الكتاب، ومنهم نجيب وآخرون، دويدار والفولي، السمهوري، سلامة وآخرون، والتحليل الحديث يسعى لاستخلاص هذه الميزة الأساسية للنقد التي تعد ركيزة للوظائف الثلاث المشار إليها فيما تقدم. وبشكل عام فإن الوظائف المتفق عليها هي التي تم مناقشتها في هذا السياق.

١. **غياب سلطة نقدية مركزية** يخضع لها النظام النقدي لضمان الاستقرار النقدي والإشراف على النظام المصرفي، في الاقتصاد الفلسطيني. ومارس بنك إسرائيل سلطة البنك المركزي على البنوك الإسرائيلية في المناطق المحتلة، فضلاً عن تنظيم عمليات بنك فلسطين، غير أن نظام الصرف والتحويل في الضفة الغربية وقطاع وغزة ومصادر الإقراض الرئيسة، كانت خارج رقابته، ومنع الاحتلال البنك المركزي الأردني من ممارسة أي رقابة مباشرة أو إشراف على الشؤون النقدية والمالية في المناطق المحتلة، وبذلك كان غياب السلطة النقدية هو العائق الأساسي لنظام نقدي يعمل بفعالية.
٢. **غياب عملة فلسطينية**: غياب العملة الفلسطينية بعد عام ١٩٥٠، أدى إلى تعدد العملات المتداولة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مما أفقد الاقتصاد الفلسطيني من عوائد الإصدار، وعوائد استثمار الاحتياطي النقدي.
٣. **غياب الإطار السياسي والتشريعي**: نتيجة غياب سلطة فلسطينية، أخضع النظام المصرفي والنقدي الفلسطيني في المناطق المحتلة، للأنظمة والقوانين والتشريعات الإسرائيلية والأردنية التي هي في الغالب لصالح الدول صاحبة التشريعات.
٤. **ضعف النظام النقدي**: نتيجة لما سبق لم يستطع النظام النقدي السائد في المناطق المحتلة من توفير مصادر تمويلية، لتنمية ذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

ونستدل مما سبق على محدودية النظام النقدي السائد في المناطق المحتلة، واعتماد المناطق المحتلة على الأنظمة النقدية في كل من إسرائيل والأردن، فضلاً عن محدودية الوجود البنكي، مما أجبر كثير من السكان الفلسطينيين على اكتناز مدخراتهم نقداً أو كموجودات أجنبية، فأدى ذلك إلى استنزاف الأموال القابلة للاستثمار في السوق المحلي.

نتيجة للعملية السلمية بعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م، وما تلا ذلك من توقيع اتفاقيات اقتصادية وسياسية ثنائية بين كل من حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والتي سمحت بإنشاء سلطة نقد فلسطينية، وإعادة فتح فروع البنوك الأردنية وإنشاء بنوك وطنية جديدة، فقد شهد القطاع المصرفي توسعاً كبيراً. فوصل عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢ بنكاً بشبكة فروع بلغت ١٤٢ فرعاً.

ثالثاً - العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني

بشكل عام هناك ثلاث عملات رئيسة يتم تداولها في فلسطين، هذه العملات هي: الشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني والدولار الأمريكي الذي انتشر تداوله نتيجة تدفق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني فيما بعد أوسلو، والتي كانت محكومة في معظمها بالدولار الأمريكي.

إن استخدام العملات الأجنبية في التداول له آثار على الاقتصاد الفلسطيني، وتتحدد هذه الآثار بحسب نوعية العملات المستخدمة في الاقتصاد، كما يأتي (اشتيه، ٢٠٠٣، ٣٦١):

١. إن تداول العملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني، وغياب النقد الوطني يحرم سلطة النقد، ومن ثم السلطة الفلسطينية من عوائد طبع النقود، فالدولة تقوم بمبادلة عملتها مقابل العملات الأجنبية المختلفة، التي يتم استثمارها في الأسواق العالمية وتحقيق عوائد عليها، كما قد تقوم الحكومة أحياناً بتمويل نشاطاتها المختلفة وعجز الموازنة عن طريق طبع النقود.
٢. استخدمت فلسطين عبر العقود الماضية الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني، ونتيجة ضعف القطاع المالي في الماضي وكبر حجم الاقتصاد الموازي، فإن النقد المتداول شكل نسبة كبيرة من عرض النقد، مما أدى إلى أن يحقق البنك المركزي الأردني وبنك إسرائيل عوائد كبيرة من طلب المناطق الفلسطينية على النقود.
٣. استخدام العملات الأجنبية في التداول يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لسياسات أسعار الصرف المتبعة في الأردن وإسرائيل، فالتجارة الفلسطينية تكون عرضة لسياسات أسعار الصرف الإسرائيلية والأردنية، كما تؤثر هذه السياسات على معدلات التضخم.
٤. استخدام العملات الأجنبية في التداول في فلسطين أدى إلى تسمية السلع المختلفة بالعملات المختلفة، مما أدى إلى أن تقوم الوحدات الاقتصادية بالاستجابة لتغيرات غير حقيقية، والنتيجة هي سوء في تخصيص المصادر الاقتصادية نتيجة للاستجابة لإشارات غير حقيقة تمت صياغتهاعلى وفق متطلبات اقتصادات أخرى.
٥. أدى الانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي وبمعدلات عالية إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين، أما تدهور الدينار الأردني نتيجة فك ارتباط الضفة الغربية عن الأردن في عام ١٩٨٨ فقد أفقد الناس ما يعادل نصف مدخراتهم المتراكمة.
٦. إن استخدام عملات مختلفة في التداول في فلسطين، قد يخفف من حدة الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني عند اتباع سياسات نقدية معاكسة في دول الأصل.
٧. استخدام العملات الأجنبية المختلفة قد أدى إلى زيادة مخاطر أسعار الصرف للنشاط الاقتصادي في فلسطين، فمخاطر أسعار الصرف تعيق جهود الوحدات المالية العاملة في تحويل الآجال والقيام بعمليات التمويل طويل الأجل للقطاعات الاقتصادية، وهذا التمويل ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك خوفاً من الانخفاض المفاجئ لموجوداتها بالنسبة لمطلوباتها نتيجة تغيرات أسعار الصرف.

٨. استخدام عملات الدول الأخرى ينقل التضخم للاقتصاد الفلسطيني، أو ما يسمى بالتضخم المستورد.
٩. استخدام العملات الأجنبية ولاسيما الشيكل الإسرائيلي، جعل الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة السياسات الإسرائيلية. وخاصة بعد الأزمة النقدية التي يعيشها قطاع غزة، بعدما عدّ قطاع غزة كياناً معادياً، وهددت البنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع البنوك الفلسطينية في غزة مما أدى إلى خلق أزمة سيولة نقدية في قطاع غزة.

رابعاً - الآثار الناجمة عن غياب العملة الوطنية

يعتبر إصدار العملة الوطنية من رموز السيادة الوطنية، ومن أجل تحسين مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، إذ تعد العملات المتداولة في فلسطين مظهراً من مظاهر التبعية للدول صاحبة هذه العملات وخصوصاً إسرائيل، فضلاً عن تأثيرها السلبي على الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على التحكم بالسياسة النقدية الموجه لخدمة الاقتصاد الفلسطيني، ومن أهم الآثار الناجمة عن غياب العملة الوطنية ما يأتي:

١. أثر غياب العملة الوطنية على السياسة النقدية

عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها للأرض الفلسطينية على السيطرة على جميع النواحي المالية والنقدية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد العملية السلمية عام ١٩٩٣ أعيد بناء وتطوير القطاع المصرفي الفلسطيني. وتم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، والمتمثلة بالبنك المركزي الذي سلب حق إصدار النقد والذي نتج عنه واستمر غياب العملة الفلسطينية، التي نص اتفاق باريس على عدم إصدارها في ظل المرحلة الانتقالية، ومواصلة النقاش حولها مستقبلاً من خلال اللجنة الاقتصادية الفلسطينية المشتركة.

فالسياسة النقدية تعد من العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية التي تؤثر في مجمل الطلب، وبالتالي على النمو والاستقرار من خلال تشجيع: استقرار الأسعار، المحافظة على نظام سعر صرف مناسب يتلاءم مع حاجات الاقتصاد، المساعدة في توفير السيولة وتوجيه الائتمان، المساعدة في الحفاظ على عمالة كاملة وتوازن داخلي وخارجي، ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة، الرقابة المصرفية وإصدار النقود (البلبل، ٢٠٠٥، ٢). وهذه السياسة تتأثر مباشرة بغياب العملة الفلسطينية.

إن غياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أدوات السياسة النقدية، وكان لها آثاراً سلبية نجملها فيما يأتي (أبو راس، ١٩٩٨، ٣):

§ غياب العملة الوطنية أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بمؤشراته المختلفة سواء كانت نقدية أم مالية أم اقتصادية، وحقق الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة نتيجة

غياب العملة الوطنية واستخدام العملات المختلفة في التداول ولاسيما الشيكل الإسرائيلي.

§ غياب العملة الوطنية حد من قدرة سلطة النقد الفلسطينية في التأثير على القاعدة النقدية سواء بشكل مباشر من خلال الاقتراض من البنوك المركزية صاحبة العملات المتداولة - الذي سيزيد من أعباء سلطة النقد بتسديد فوائد هذه القروض - أو بشكل غير مباشر من خلال عمليات السوق المفتوحة، أو نسبة الاحتياطي القانوني أو سعر الخصم.

§ غياب العملة الفلسطينية يفقد سلطة النقد القدرة على إدارة دفة السياسة النقدية، والتي تعتبر من أهم وظائف السلطات النقدية على الإطلاق، بما يحقق المصالح العليا للاقتصاد الفلسطيني.

§ غياب النقد الفلسطيني يحرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة لحفز الاستثمارات الخاصة. حيث تحدد أسعار الفائدة في فلسطين بناءً على السياسات النقدية المتبعة في الأردن وإسرائيل، والتي تعكس المصالح الاقتصادية للبلدين والتي لا تعكس بالضرورة المصالح الاقتصادية الفلسطينية.

§ غياب العملة الفلسطينية يزيد من درجة عدم التأكد المصحوبة بالاستثمارات طويلة الأجل، فالاختلاف بين العملة التي يتم من خلالها الاقتراض، حيث أن أكثر من ٩٠% من القروض هي بالدولار أو الدينار، وعملة الإيرادات المتحصلة هي في الغالب بالشيكل، مما يزيد من مخاطر تقلب أسعار الفائدة، وإذا ما أضيف لذلك مخاطر تغير السياسات النقدية في الأردن وإسرائيل وتأثير ذلك على هيكل الفوائد في فلسطين.

إذاً لا يقتصر أثر غياب العملة الوطنية على غياب السياسة النقدية الفلسطينية فحسب، ولكن تجعل الاقتصاد الفلسطيني ملتقى لأثر السياسة النقدية في الدول الثلاث التي يتم تداول عملاتها في فلسطين، وخصوصاً السياسة النقدية في إسرائيل وفي الأردن، حيث أن هذه السياسات تؤدي إلى التأثير على سعر الفائدة أو سعر الصرف أو كليهما، وبالتالي ينعكس ذلك على القطاع المصرفي وعلى مستويات الدخل الوطني الحقيقي.

٢. التكاليف المرتبطة بانخفاض أسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين

تتعرض العملات المتداولة في فلسطين لتذبذبات شديدة في أسعار صرفها نتيجة لعوامل داخلية تؤثر فيها، فمثلاً التخفيض الدائم لسعر صرف الشيكل يمثل أحد الاستراتيجيات الرئيسة المستخدمة في إدارة الاقتصاد الإسرائيلي. ويعمل بنك إسرائيل على تدعيم القدرة التنافسية من خلال خفض سعر الصرف الحقيقي للشيكل، هذه السياسة تعمل على تآكل المدخرات والحيازات الفلسطينية من العملة الإسرائيلية، إذ تم تخفيض قيمة العملة الإسرائيلية في العديد من المرات منذ السبعينات حتى يومنا هذا. فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي والدينار الأردني أمام الذهب واليورو.

ولانخفاض أسعار صرف العملات المتداولة تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب العملة المحلية نجملها فيما يأتي:

§ ارتفاع معدل التضخم في فلسطين، على وفق معدلات التضخم في إسرائيل، مما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ويدلل على ذلك احتكار إسرائيل للسوق الفلسطينية تصديراً واستيراداً، حيث تبلغ نسبة التبادل التجاري مع إسرائيل وخلالها بحدود ٨٠% من مجمل التجارة الخارجية لفلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، ٥٢)، ولضمان استمرار استحواذها على السوق الفلسطينية أبقت إسرائيل حركة التجارة من وإلى فلسطين في قبضتها من خلال سيطرتها على المعابر، والتعقيدات المرافقة لعملية التبادل التجاري بين فلسطين وبقية العالم الخارجي.

§ انخفاض القيمة الحقيقية للودائع والديون - ولاسيما الودائع المصرفية المودعة بالشيكل: إذ تتأثر هذه الودائع بالانخفاض الحقيقي في قيمتها، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، بما يؤثر في التسهيلات الائتمانية المقدمة بالشيكل وأسعار الفائدة عليها وعلى حركة الودائع، وخصوصاً متوسطة وطويلة الأجل بالشيكل. إذ بلغت نسبة الفائدة على القروض بالشيكل ١٢,٩% عام ٢٠٠٥م مقارنة مع ١٥,٤٧% عام ٢٠٠٢م، في حين بلغت نسبة الفائدة في القروض بالدينار الأردني والدولار الأمريكي عام ٢٠٠٥ مايقارب ٩% و٨% على التوالي (سلطة النقد، التقرير السنوي ١١، ٢٠٠٦، ١١٠).

§ تآكل عائدات العمالة الفلسطينية في إسرائيل، الذي انخفض عددها من ١٣٥ ألف عامل عام ١٩٩٩ إلى ٦٠ ألف عامل عام ٢٠٠٦م (سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد١٠٦، ٢٠٠٧، ٢). والتي تعد من أهم مصادر عرض الشيكل الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني من دون أي تعويضات على مستحقات هؤلاء العمال، فضلاً تآكل رواتب العاملين في الاقتصاد المحلي، ولاسيما في القطاع العام، من دون النظر لجدول غلاء المعيشة كما يتبع في إسرائيل، وهذا يؤثر على مستوى المعيشة للسكان الفلسطينيين، وتزايد نسبة السكان تحت خط الفقر.

§ تآكل الإيرادات المحلية الحقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية، سواء كانت المتعلقة بالمقاصة مع الجانب الإسرائيلي، والتي يتم تحصيلها بالشيكل ضمن مواعيد تحددها سياسة المماطلة الإسرائيلية، أو الإيرادات المحلية المحصلة في مناطق السلطة الوطنية والتي هي في الغالب بالشيكل الإسرائيلي. كل ذلك يؤثر في خزينة السلطة، وينعكس أثرها في الإنفاق العام.

§ ارتفاع كلفة تبديل العملات: وتتمثل في الخسائر الناجمة عن كلفة التحويل بين العملات المتداولة في مناطق السلطة الوطنية في ظل غياب العملة الفلسطينية، إذ يختلف استخدام العملات بحسب طبيعة المعاملة، مما يتطلب توفير العملة المناسبة بحسب المعاملة، والتي في الغالب يتم توفيرها من خلال الصرافين، مما يزيد من التكاليف الناجمة عن كلفة التحويل (نصرالله، ٢٠٠٠، ٧٥).

§ زيادة عجز الميزان التجاري الفلسطيني، وخاصة مع الجانب الإسرائيلي نتيجة استخدام العملة الإسرائيلية والانخفاض المتكرر لقيمتها، أو تكلفة التحويل للعملة الإسرائيلية، حيث ترتفع الأسعار على المنتج أو المستهلك الفلسطيني، وتنعكس أيضاً على ارتفاع أسعار السلع المصدرة بحكم ارتفاع عناصر الإنتاج، مما تؤثر في القدرة التنافسية معها وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

وتشير دراسات متنوعة أجريت حول الخسائر الإجمالية الناجمة عن استعمال الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بأنها تتراوح بين ٥٠٠ -٦٠٠ مليون دولار سنوياً، في حين يقدرها الجانب الإسرائيلي بحدود ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، وتشمل هذه التقديرات الخسائر المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني من جراء الاعتماد على العملة الإسرائيلية، أما الخسائر غير المباشرة فهي أكبر من ذلك بكثير (قديح، ١٩٩٩، ١٠).

أما فيما يخص الدينار الأردني، فإنه تعرض وبشكل مفاجئ لأزمتين في انخفاض سعر صرفه أمام الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، كانت إحداهما في سبتمبر ١٩٨٨، بسبب انخفاض سعر صرف الدينار في أسواق الصرف الأردنية الرسمية، والثانية في تموز ١٩٨٨، بسبب مضاربات الصرافين والتي استمرت لفترة من الزمان، الأمر الذي أدى لرفع سعر صرف الشيكل نسبياً، وتهافت المواطنين بالتفريط بمدخراتهم بالعملة الأردنية، والتي انخفضت قيمتها بنسبة ٧٥% منذ أزمة عام ١٩٨٩ نتيجة فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن ومضاربات الصرافين، مما أثر على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وخسارة المدخرات الفلسطينية بالدينار الأردني بقيمة الانخفاض في سعر صرف الدينار الأردني (نصرالله، ٢٠٠٠، ٧٦).

٣. مشاكل تطبيق موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

يمثل الإنفاق الحكومي أحد المكونات الرئيسة للطلب المحلي على السلع والخدمات، ويزاد هذا الدور في اقتصاديات الدول النامية، لما له من أثر في تعويض القصور في استهلاك القطاع الخاص، وزيادة الأموال الموجهة نحو الإنفاق الاستثماري ولاسيما تلك المتعلقة باستثمارات البنية التحتية، وتلك الموجهة نحو تدعيم التنمية والنمو الاقتصادي.

فخلال السنوات السابقة ازداد دور الإنفاق العام في فلسطين، وتضاعفت النفقات الحكومية الجارية، حيث يتم تمويل هذه النفقات من متحصلات الإيرادات المحلية، فضلاً عن المنح والمساعدات الدولية.

إن التوجه الدولي الداعي إلى الاعتماد على المصادر المحلية المتاحة في الاقتراض، والتقليل من الاقتراض من الأسواق العالمية يتطلب وجود أدوات دين عام تتمكن الحكومة خلالها من حشد المدخرات الوطنية لتمويل إنفاقها الاستثماري طويل الأجل، وفي الوقت ذاته يوفر لها مصدراً لتمويل عجز السيولة الناجم عن عدم توافق توقيت الإيرادات والنفقات الحكومية، إلاّ أن غياب العملة الفلسطينية

حرم السلطة الوطنية من استخدام السوق المحلية بوصفه مصدراً متوفر ذو تكلفة ملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية، إذ ان الاقتراض الحكومي المحلي بالعملات المتداولة حالياً يفرض تكاليف إضافية تتمثل في إمكانية اختلاف عملة الاقتراض وعملة الإيرادات (أبو راس، ١٩٩٨، ٥).

إن عدم وجود عملة وطنية يتم من خلالها تحديد الإيرادات والنفقات العامة، واستخدام عملات مختلفة لذلك، يلقي عبئاً كبيراً على السلطة المالية أثناء إعدادها للموازنة العامة للدولة، لهذا فإن وزارة المالية الفلسطينية والوزارات الأخرى تواجه مشكلة إعداد الموازنات الدورية، إذ يتم تقدير النفقات والإيرادات بأكثر من عملة بحسب طبيعة مصدرها، ولكن التذبذب الشديد في أسعار صرف هذه العملات يعرض هذه التقديرات للخطأ من ناحية، والعجز في تلبية الاحتياجات المقدرة لهذه المؤسسات لاختلاف مستويات الأسعار من ناحية أخرى (صبري، ١٩٩٩، ١٧).

لهذا فإن عدم ثبات أسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين وخصوصاً الشيكل الإسرائيلي، في ظل الزيادة السريعة في النفقات والزيادة البطيئة في الإيرادات يؤدي إلى صعوبة عمل تقارير فصلية لغرض الرقابة والمتابعة، وكذلك صعوبة عمل الحساب الختامي ومن ثم يؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة للموازنة.

٤. ضعف القدرة على ضبط إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية

في ظل غياب كل من الحدود السياسية الفاصلة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل والعملة الوطنية، فإن عملية مراقبة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل تصبح بلا جدوى، إن العجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل والذي يفوق ٢ مليار دولار سنوياً، يؤكد على الفوائد التي تجنيها الصناعات الإسرائيلية على حساب الصناعات الفلسطينية.

إن سعر صرف العملة يستخدم أداة من أدوات السياسة التجارية لخفض العجز التجاري للاقتصاد المعني عبر تشجيع الصادرات ونقص الواردات، إن فقدان الصادرات والصناعات الفلسطينية لحماية سعر الصرف عمل على تقويض كثير من الصناعات التي لم تستطيع مزاحمة الصناعات الإسرائيلية المدعومة من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبالنظر إلى انخفاض كلفة اليد العاملة في فلسطين، فإن سعر صرف مناسب للعملة الفلسطينية مستقبلاً يزيد من إمكانيات نجاح سياسة إحلال الواردات، بل تدعيم إمكانيات التصدير إلى إسرائيل والدول الأخرى، مما يخفض العجز في الميزان التجاري الفلسطيني (أبو راس، ١٩٩٨، ٧).

٥. فقدان السلطة الوطنية لعائد الإصدار (السنيوريج)

إن غياب العملة الوطنية يؤدي إلى فقد الدولة لعائد الإصدار (السنيوريج)[*]. ويتوقف هذا العائد على كمية النقد المصدر وعلى حجم الأرصدة من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليها من تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي ومعدل النمو الاقتصادي (World Bank, 1993, 62).

وفي حال غياب أرصدة من العملات الأجنبية لدعم العملة الوطنية، يمكن الحصول على إيرادات لمرة واحدة عند إصدار العملة للمرة الأولى، تعادل كمية النقود التي تصدرها السلطة النقدية مخصوماً منها تكلفة إصدار تلك النقود. ولكن وجود احتياطي من العملات الأجنبية يمكن أن يخفض ريع الإصدار بما يساوي قيمة الاحتياطات، ناقصاً الفائدة التي يتم الحصول عليها على تلك الاحتياطات.

ويقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية والبنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب ريع الإصدار بحدود ٢% -٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (ماس والبنك الدولي، ١٩٩٧، ٣٣).

والجدول ١ يبين خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن عدم إصدار العملة الوطنية مايقارب ٣ -٤% [*] من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٦).

من الجدير بالذكر أن الدول التي يتم تداول عملاتها في فلسطين هي التي تستفيد بهذا السينيوريج. وتقدر دراسة لسلطة النقد الفلسطينية قيمة السينيوريج في حال إصدار العملة الوطنية بحدود مليار دولار لمدة خمس سنوات (التقرير النهائي لمؤتمر القاهرة، ١٩٩٩، ٥).

الجدول ١
خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب السينيوريج
(بالمليون دولار) للفترة (١٩٩٥ -٢٠٠٦)

العام	GDP[**]	3% من GDP	٤ % من GDP
١٩٩٥	٣١٩٣,٣	٩٥,٨٠	١٢٧,٧٣
١٩٩٦	٣٢٨٥,٩	٩٨,٥٨	١٣١,٤٤
١٩٩٧	٣٧٠١,٦	١١١,٠٥	١٤٨,٠٧

(*) يمثل السنيوريج الريع الذي يمكن للدولة الحصول عليه من جراء الإصدار، وهو العائد على الأصول المغطاة بالعملة المصدرة.

(*) تقدير د. نصر عبد الكريم خلال حديث له في جريدة الأيام، العدد ١٢٨٥، وهي نسبة لا تتعارض مع النسبة التي قدرها البنك الدولي وماس.

(**) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية من النشرة الإحصائية العدد ١٠٦ لسلطة النقد الفلسطينية.

العام	GDP(**)	3% من GDP	٤ % من GDP
١٩٩٨	٤١٤٧,٩	١٢٤,٤٤	١٦٥,٩٢
١٩٩٩	٤٥١١,٧	١٣٥,٣٥	١٨٠,٤٧
٢٠٠٠	٤٢٦١,١	١٢٧,٨٣	١٧٠,٤٤
٢٠٠١	٣٩١٧,٨	١١٧,٥٣	١٥٦,٧١
٢٠٠٢	٣٥٥٦,٤	١٠٦,٧٠	١٤٢,٢٦
٢٠٠٣	٣٩٩٥	١١٩,٨٥	١٥٩,٨٠
٢٠٠٤	٤٢٤٧,٧	١٢٧,٤٣	١٦٩,٩١
٢٠٠٥	٤٤٤٢,٧	١٣٣,٢٨	١٧٧,٧١
٢٠٠٦	٤١٥٠,٦	١٢٤,٥٢	١٦٦,٠٢
المجموع	-	١٤٢٢,٣٦	١٨٩٦,٤٨

- جمع البيانات الواردة في الجدول واستخراج النسب من إعداد الباحثين.

خامساً - أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني

إن إصدار العملة الفلسطينية يحقق عدداً من المكاسب الاقتصادية المهمة وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، وتمكين السلطة الوطنية من إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار في فلسطين، وتحدث الكثيرون عن أهداف العملة الوطنية، إذ يلخص البنك الدولي الفوائد التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الفلسطيني من وجود عملة وطنية في عدة مجالات منها (World Bank, 1993,67):

١. استقطاب رؤوس الأموال من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، ومن خلال ريع الإصدار (والذي سوف يكون محدود في البداية).
٢. إدارة التدفقات الرأسمالية.
٣. تشجيع التجارة من خلال تخفيض قيمة العملة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.
٤. التعامل مع الأزمات والهزات والتقلبات باستخدام السياسات النقدية بدلاً من الاعتماد على السياسة المالية فقط.
٥. تنظيم ومراقبة النظام المالي من خلال تحسين دور المقرض كملاذ أخير، بدلاً من التنازل عن دور الرقابة على النظام المصرفي للسلطات النقدية صاحبة العملات المتداولة في فلسطين.

وأضاف (نصر الله، ٢٠٠٠، ٧٩) العديد من الفوائد والمكاسب التي يمكن تحقيقها عند إصدار العملة الوطنية منها:

٦. تعد العملة الوطنية رمزاً من رموز السيادة للدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا يساعد السلطة الوطنية في تدعيم الجهد السياسي والاقتصادي الفلسطيني لخلق وقائع سيادية على الأراضي الفلسطينية.

٧. الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تداول العملات الأجنبية(*) والتي تضر بالاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم إصدار عملة فلسطينية يحول هذه الآثار السلبية إلى منافع تخدم متطلبات الاقتصاد الفلسطيني.
٨. انخفاض تكاليف التحويل بين العملات المتداولة من خلال اعتماد عملة وطنية تتداول بشكل قانوني في غالبية المعاملات.
٩. انخفاض معدلات التضخم (التضخم المستورد) الناتجة عن استخدام العملات الأخرى.
١٠. القدرة على استخدام أدوات السياسة النقدية، والتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الفلسطينية.
١١. وجود عملة وطنية يدعم فكرة طرح أوراق مالية حكومية تسهم في تطوير الاقتصاد.
١٢. تحقيق ريع الإصدار من جراء سك العملة (السنيوريج)، إذ إن إيرادات العملة بعد صدورها تزيد كثيراً عن تكاليفها، وهو ما يوفر لخزينة السلطة الوطنية إيرادات مهمة
١٣. الحرية في ضبط أسعار الصرف بحسب السياسة العامة التي تضمن الاستقرار والنمو الاقتصادي.
١٤. استثمار غطاء الأوراق النقدية (عملة الاحتياطي)، إذ إنه في حال تداول النقد الأجنبي، يعود لحكومات هذه العملات، أما في حال إصدار العملة الوطنية، فيعود استغلال الغطاء بعائد كبير لصالح الاقتصاد الفلسطيني.

سادساً - محاذير ومعوقات إصدار العملة الفلسطينية

ومن أهم المحاذير والمخاوف التي يمكن ذكرها حول عملية إصدار العملة الفلسطينية ما يأتي:

١. الخوف من وقوع السلطة الوطنية في فخ الإغراء المتمثل في طبع المزيد من النقود لتمويل نفقاتها المتزايدة، وهو ما يفقد العملة قيمتها ومصداقيتها، فقيمة العملة تتحدد بقوتها الشرائية التي تتناقص باستمرار زيادة عرض النقود عبر الإصدار الجديد من دون مقابل من السلع والخدمات.
٢. الخوف من الإجراءات الإسرائيلية والمتوقعة والتي ستهدف إلى عرقلة استقرار العملة الفلسطينية عند إصدارها، سواء كان ذلك عبر المضاربة بها، أو أي إجراءات أخرى على المستوى النقدي أو الاقتصادي (لبد، ٢٠٠٥، ١٥).

(*) خاصة الشيكل الإسرائيلي، حيث تم تخفيض قيمته في العديد من المرات منذ السبعينات حتى يومنا هذا، مما كان له أثر سلبي على المدخرات الفلسطينية خاصة والاقتصاد الفلسطيني عامة.

٣. الخشية من ضعف الثقة المحلية بالعملة المصدرة من قبل الجمهور ومن ثم انهيارها، بسبب استمرار الانقسام الداخلي أو عدم القدرة على توفير الاحتياطات النقدية اللازمة بوصفها غطاءً للعملة الفلسطينية.

ومن هنا يمكن التأكيد على أن إصدار عملة فلسطينية، يتطلب تحديد المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة، بما يضمن تحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي الوقت نفسه تخفيض المخاطر والتكاليف التي قد ترتبط مع إصدار هذه العملة.

ويرى الباحثان أن هناك معوقات داخلية أو خارجية في عملية إصدار العملة الفلسطينية، فالمعوق الداخلي يكمن في الانقسام السياسي الداخلي، وفصل الضفة عن القطاع، وعدم القدرة على بناء احتياطيات نقدية بوصفها غطاءً للعملة الفلسطينية، لذلك من المحتمل أن لا تحظى العملة الفلسطينية بالقبول العام. وعليه فإن التوافق الداخلي شيء أساسي لعملية الإصدار العملة الجديدة حتى تحظى بالقبول العام (مقداد، ٢٠٠٧، ١٠٦).

أما المعوقات الخارجية، فتتمثل في النظرة الإقليمية من إسرائيل أو مصر والأردن تجاه إصدار عملة فلسطينية، أو استخدام سياسات خاصة تؤدي إلى انهيار العملة الفلسطينية.

سابعاً - متطلبات إصدار عملة فلسطينية

لا ننظر إلى عملية إصدار العملة الفلسطينية بأنها مجرد طباعة الأوراق النقدية وإجبار المواطنين على التعامل معها، بل هي عملية متكاملة نعظم من خلالها الفوائد التي يمكن الحصول عليها مع تقليل المخاطر والمخاوف والتكاليف المرتبطة بهذه العملية.

لذلك فمن الضروري توفر المقومات الأساسية المبنية على أسس سياسية واقتصادية واضحة المعالم، لتدفع بالعملة الوطنية نحو الثبات والاستقرار الذي يوفر الطلب على هذه العملة من خلال زيادة الثقة فيها وفي أدائها لوظائفها من خلال قوة الاقتصاد وأدائه الجيد.

إن توقيت إصدار العملة الفلسطينية يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات الأساسية، حتى تكون عملية إصدار العملة الوطنية ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية. ويناقش الباحثان مجموعة من المتطلبات المهمة لإصدار العملة على النحو الآتي:

أ. وجود اقتصاد قوي وفعال

إن بناء اقتصاد قوي وفعال قادر على التغلب على الصدمات ومواجهة الهزات والتقلبات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها، يتطلب تعزيز القاعدة الإنتاجية، والسيطرة على الحدود والمعابر، وحرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة

الطلب على النقد الوطني مقارنة بالطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات من الدول المختلفة، وبالنتيجة يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري أو على الأقل تخفيض العجز فيه (نصر، ١٩٩٩، ٩).

هذه العملية تتطلب استكمال عملية البناء والإعمار بخطوات متسارعة في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ خطوات أخرى لحماية النقد الوطني والمحافظة على قيمته. لذلك يرى الباحثان أنه من الضروري تنظيم الكيان الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، بحيث يؤدي إلى توازن في ميزان المدفوعات، وثبات مصادره، لأن الواقع أثبت بأننا لا نستطيع الاعتماد كثيراً على العوامل غير المنظورة في ميزان المدفوعات وخصوصاً عائدات العمال في إسرائيل، والمساعدات والمنح الدولية التي لن تستمر إلى مدة طويلة في حالة إقامة الدولة الفلسطينية، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات.

وبالتالي يجب الاتجاه نحو تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي عن طريق ترويج المناطق الصناعية، وتحسين وسائل الإنتاج الزراعي، وإنشاء ميناء غزة لاستيعاب جزء من العملة، والانفصال تدريجياً عن الاقتصاد الإسرائيلي.

ب. وجود جهاز مصرفي قوي وسليم

إن وجود جهاز مصرفي قوي وفعال يعد أمراً ضرورياً قبل البدء بإصدار العملة الفلسطينية، وهذا يتطلب من سلطة النقد ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، من أجل زيادة الثقة بالنظام المصرفي الفلسطيني.

وقد شهد الجهاز المصرفي تطوراً ملحوظاً منذ إنشاء سلطة النقد، إلا أن الخصوصية الفلسطينية وعدم الاستقرار السياسي كانت تحد كثيراً من نشاطه ولاسيما دوره في التمويل والتنمية، إلا أن حرص السلطة هو إقامة نظام مصرفي سليم ومعافى وقوي على الرغم من كل الظروف الصعبة التي يمر بها اقتصادنا الفلسطيني.

كما تسعى سلطة النقد إلى التحول من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي، إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع باتجاه بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي في فلسطين، وتهدف الإدارة العليا لسلطة النقد من هذه التغيرات إلى تحويل سلطة النقد إلى مؤسسة ذات مصداقية وفعالية عالية، قادرة على كسب ثقة الشعب الفلسطيني، والراغبين في الاستثمار في فلسطين. ومن هذا قامت سلطة النقد باعتماد وثيقة أطلق عليها إسم "خطة التحول الاستراتيجي" والتي تسعى سلطة النقد من خلالها إلى تعزيز قدراتها الذاتية في مجالات تكفل لها حسن الإشراف على الجهاز المصرفي، وإسداء المشورة الاقتصادية للدولة، وإدارة نظام المدفوعات، على أن يلي ذلك الاستعداد لإصدار العملة الوطنية في حال تطورت الأوضاع السياسية بهذا الاتجاه (سلطة النقد، التقرير السنوي، عدد١١، ٢٠٠٦، ١١٥). ويأمل الباحثان بأن يترجم هذا السعي على أرض الواقع.

ج. بناء احتياطات نقدية كافية من العملات الأجنبية

تتطلب بداية عملية إصدار العملة غطاءً نقدياً كاملاً كمتطلب أساسي في تحقيق إدارة نقدية حكيمة، وتكيف الإصدار النقدي بحسب ما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني وحاجاته الأساسية، بدلاً من ترك الأمور لأي سلطة من دون قيود أو اهتمام بالحاجة الفعلية للإصدار النقدي، وبالتالي ضمان زيادة العرض النقدي على وفق متطلبات الاقتصاد الوطني.

إذ إن عدم بناء احتياطات نقدية كافية من العملة الصعبة لدعم العملة الوطنية وضمان استقرارها في مواجهة التقلبات والهزات المفاجئة، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية أو تذبذب قيمتها، مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار، وهذا سيؤثر سلباً على الاقتصاد. ونظراً لضآلة الاحتياطات التي يمكن توفيرها ذاتياً من السلطة الوطنية، فإن الأمر يتطلب توفير الجزء الأكبر من الاحتياطات من الإيرادات الخارجية، فضلاً عن تخصيص جزء من الموازنة بشكل تدريجي ومتواصل (لبد، ٢٠٠٥، ٩).

وهنا يرى الباحثان بضرورة البدء في هذا الإجراء لتغطية النقد الفلسطيني المتوقع إصداره في الوقت المناسب وطرحه في الأسواق، ليحل محل الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني، مع التركيز على بقاء الدولار الأمريكي في تغطية العملة الفلسطينية، ومن جهة أخرى يجب على السلطة الوطنية متابعة موضوع النقود الفلسطينية المحتجزة في بريطانيا فترة الانتداب البريطاني لفلسطين والتي تقدر بمليارات الدولارات (شهاب، ١٩٩٣، عدد٩٢، ١٧)، والناجمة عن تصفية حسابات مجلس النقد الفلسطيني وتصفيه جزء منها، وهذا بطبيعة الحال يسهم في توفير الاحتياطي الضروري للإصدار.

د. السيادة الوطنية والاستقرار السياسي

كثير من التجارب أوضحت بأن الدول تفكر في إصدار عملاتها الخاصة بها مع تحقيق الاستقلال السياسي، (أي أن تكون مستقلة في جميع شؤونها وأمورها) لاستكمال مقومات السيادة لبلادهم. وبالتالي من حق بل من واجب السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على توفير الأرضية المناسبة لإصدار العملة الفلسطينية، في حال بسط السيادة الوطنية على جميع الأراضي الفلسطينية، بما يحقق لها السيطرة على المعابر، ويعطيها الحق في إقامة علاقاتها الخارجية بحرية وبشكل مستقل بحسب السياسة العامة للدولة.

لذا فإن الظروف الحالية تحد من إصدار العملة الوطنية، لعدم القدرة على التحكم في العوامل التي تدعم استقرار وثبات العملة الفلسطينية، فالمعابر تسيطر عليها إسرائيل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وحالة الحصار التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني منذ انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام ٢٠٠٠، فضلاً عن حالة الخلاف السياسي بين قطبي السياسة الفلسطينية منذ يونيو ٢٠٠٧.

لهذا فإن الظروف السياسية لها تأثير مباشر في أداء العملة الفلسطينية نتيجة عدم الاستقرار السياسي، الذي يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالعملة المحلية وزيادة عرضها مقابل ضعف الطلب عليها، والتوجه نحو العملات الأجنبية، بالإضافة لعامل الثقة من قبل المستثمرين والبنوك والمواطنين الذين سيهرعون للتخلص من العملة الوطنية، واستبدالها بالعملات الأجنبية في حال زعزعة الثقة فيها (نصرالله، ٢٠٠٠، ١٢٩).

ومن جهة أخرى فإن النواحي القانونية المرتبطة بعملية الاستقلال الوطني مهمة جداً في القدرة على صياغة العملة والحفاظ على قيمتها، وذلك من خلال(*):

أ . توافر عوامل العرض والطلب على العملة.

ب. قبول المواطنين المحليين لتبديل العملات المتوفرة لديهم بالعملة الجديدة.

وأكد (علاونة) بأن هذه العوامل غير متوفرة في الوقت الحالي، لعدم قناعة المواطنين بالوضع السياسي للسلطة الوطنية، فضلاً عن تخوف المواطنين من استخدام العملة لتغطية النفقات الجارية مما سيساعد على ارتفاع نسب التضخم أو انهيار العملة.

ويرى الباحثان أن من واجب السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المناطق الفلسطينية، وتوفير الإجماع الوطني سواء الحزبي أو الفردي داخل أراضيها على دعم العملة الوطنية المقترح إصدارها، إذ إن مساندة جميع الأحزاب والفعاليات الوطنية والتجارية لأي عملة وطنية متطلب أساسي لاستقرار ودعم العملة الفلسطينية كما حصل في استونيا. ومن هذا المنطلق فإنه من الأفضل إصدار العملة الوطنية في حال التوافق السياسي الفلسطيني، وفي ظل حكومة واحدة تراعي حقوق الشعب الفلسطيني، مما يدعم الاستقلال الاقتصادي لفلسطين.

هـ. استقلالية السلطة النقدية

من الضروري أن تكون السلطة النقدية ذات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية (الحكومة)، بحيث لا يتم التحكم في كمية النقد المصدر بحسب رغبة أو حاجة الحكومة، مما قد يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية من جهة، ومن ثم إفشال أية سياسة نقدية فعالة من جهة أخرى، وهذا يعني أن الإفراط في طبع النقود من قبل السلطة التنفيذية هو أحد مصادر القلق الرئيسة حول إصدار العملة الوطنية (نصر، ١٩٩٩، ٩).

وهناك من يرى بأن أحد أهم المتطلبات الرئيسية لإصدار النقد الوطني هو أن تكون السلطة النقدية مستقلة عن الحكومة، وتعمل على تنفيذ سياسات نقدية فعالة ذات مصداقية، فضلاً عن الإشراف المهني الفعال على الجهاز المصرفي من دون الخضوع للاعتبارات السياسية المختلفة التي قد تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي

(*) مقابلة مع د. عاطف علاونة، وكيل وزارة المالية سابقاً، ومدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطيني حالياً. المقابلة تمت عن طريق التليفون بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢.

بشكل عام. وبضرورة طرح فكرة مجلس نقد، يتمتع باستقلالية ويضم أكثر من جهة (أكاديميين - قطاع خاص – خبراء وغيرهم) بحيث لا تكون الحكومة مسؤولة عنه بشكل مباشر، ويخضع مباشرة لمجلس نواب الشعب. في حين يرى فريق آخر بأن المهم الصلاحيات المخولة للسلطة النقدية فقط، ومواقف واضحة للإصدار وليس فوضى للإصدار، وأن مجلس نقد أو بنك مركزي كلها مسميات واحدة (مقداد، ٢٠٠٧، ١٢٤).

و. وجود سوق مالية متطورة

إن وجود سوق مالية متطورة في فلسطين يساعد في بناء قاعدة مؤسساتية قادرة على حشد المدخرات، وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة في فلسطين. ويعد سوق فلسطين للأوراق المالية من أحدث الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط، والأحدث تكنولوجياً وإدارياً، وقد حقق نجاحاً كبيراً في الربع الأول من عام ٢٠٠٠، إلاّ أن حالة الحصار الإسرائيلي الناجمة عن انتفاضة الأقصى قد كان لها أثر سلبي على نمو وتطور السوق، وهذا يعطي مؤشراً قوياً على الإمكانيات التي يتمتع بها السوق، لولا الظروف السياسية التي أثرت على أدائه.

من جهة أخرى فهناك علاقة ما بين مستوى تطور السوق المالية والتحضير لإصدار العملة الفلسطينية من النواحي الآتية (عبد الكريم، ١٩٩٩، ٤):

- وجود سوق مالية قوية ومتطورة يساعد على تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني في جذب التدفقات الرأسمالية، ويؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية، ويزيد من قدرة الاقتصاد على امتصاص أثر الصدمات المحلية والخارجية.
- ضرورة المحافظة على التوازن بين القطاع المصرفي والسوق المالية، إذ إن هذا التوازن يساعد على تجنب المبادرات الارتجالية(*)، كما أنه سيساعد في تشجيع الشفافية والانفتاح، بما يؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد ويساعد على نموه وتطوره.
- تطور السوق المالية يعد أمراً ضرورياً لتعزيز قدرة السلطة النقدية في استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، من خلال تسهيل إدارة عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقد، ومن ثم المحافظة على استقرار سعر الصرف.
- إنه من الصعوبة بمكان تحقيق خطوات وتوازن التوسع البنكي من خلال التنظيم أو أية وسائل أخرى بشكل مطلق، فالأسواق والاقتصاد لهما الديناميكية الخاصة بها. فالمؤسسات برهنت على أنها تنمو إما بشكل سريع أو بطيء جداً، وأن السلطات تنظم بشكل جيد، وإذا ما قامت السلطة النقدية بوضع مصداقية للسوق،

(*) السوق المالي والقطاع المصرفي يقومان بحشد المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد، مما ينعكس على تعزيز وتقوية الاحتياطات النقدية بالعملات الصعبة لدعم العملة المحلية في حال إصدارها، لذلك يجب عليهما العمل ضمن خطة تعكس السياسة الاقتصادية العامة للسلطة الفلسطينية.

فإن الأزمة إذا ما نشأت يمكن السيطرة عليها بشكل أفضل. وفي المقابل، إذا كانت الحكومة أو البنك المركزي على نقيض ذلك، فقد أثبت التاريخ بأن الأزمة ستكون أكبر بكثير، مع الأضرار بشكل رئيس بالثقة وزيادة المخاطر التي تضعضع الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي (Axiltod, 1999, 20).

ز. ثقة المواطنين وتقبلهم للعملة المطلوب إصدارها

العملة الفلسطينية في حال إصدارها تحتاج إلى ثقة وتقبل المواطنين لها، وهذا يحتاج إلى تأسيس المصداقية في العملة، لأن المواطنين سيكون لديهم الرغبة في ثبات قيمة العملة لأهميتها في المساهمة في مصداقيتها. (Beidas and Kandil, 2005, 22).

هناك من يرى(*) أنه على الرغم أهمية موضوع الدراسة في اتخاذ القرارات السليمة، إلاّ أن أهم شيء في عملية إصدار العملة الوطنية هو ثقة وتقبل المواطنين للتعامل معها.

وأكدت إحدى الدراسات الميدانية في عام ١٩٩٩، حول مدى قبول الجمهور للتعامل بالعملة الوطنية حال إصدارها، التي كانت موجهة للمواطنين ورجال الأعمال، بأن ٨٠% من أفراد العينة رفضوا وبشدة إصدار العملة الوطنية (برغوتي، ١٩٩٩، ٣٩)

تم استقصاء رأي عينة من المواطنين في قطاع غزة لمعرفة مدى ضرورة وثقة وقبول المواطنين للتعامل بالعملة في حال إصدارها. وجاءت النتائج وبالشكل التالي:

وزعت استبانة الاستقصاء على ٤٠٠ من المواطنين في قطاع غزة بطريقة عشوائية، وتم جمع المشاهدات. وكانت بحدود ٧١% من العينة ذكور و٢٩% إناث. ومتوسط الفئة العمرية لأفراد العينة بحدود ٣٠ سنة. وكانت النتائج على النحو الآتي:

ثامناً - اختبار رأي المواطنين حول الإصدار النقدي

من خلال استبانة استطلاع الرأي الخاص بعملية الإصدار النقدي، قام الباحث باستخدام اختبار الإشارة (sign test) كاختبار لا معلمي للبيانات الخاصة بالاستبانة الموجهة لعينة من المواطنين، ويقوم الاختبار بالتأكد من وجود اختلاف جوهري معنوي بين الفئة التي تؤيد بقولها (موافق، موافق بشدة) والفئة التي تعارض بقولها (غير موافق، غير موافق بشدة).

ويتم التأكيد على وجود الاختلاف المعنوي بين المجموعتين لصالح العدد الأكبر من المجموعة، إذا كان مستوى المعنوية (sign level) أصغر من ٥%. وعليه فالجدول (٤، ٢) رقم يبين مدى معنوية الاختلاف بين الفئتين.

(*) مقابلة مع د. يوسف داود، خبير في سلطة النقد ، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٤.

وفيما يتعلق بسؤال المواطنين عن أهمية إصدار العملة الوطنية بوصفه ضرورة للاقتصاد الفلسطيني، فمن خلال الجدول نلاحظ أن ٨٨% لديهم قناعة بأن إصدار العملة الوطنية مهم للاقتصاد، في حين عارض ذلك ١٢% من أفراد العينة. وهذا يدل على وعي المواطنين بضرورة إصدار العملة الفلسطينية لما لها من فائدة للاقتصاد الوطني. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوي، إذ إن درجة المعنوية = (٠,٠٠).

كما يظهر الجدول رقم (٢،٤) مدى أهمية إصدار العملة الفلسطينية بوصفها ضرورة سياسية، حيث هذه الضرورة ٨٣% فيما عارض ذلك ١٧% وقيمة اختبار الإشارة هنا = (٠,٠٠) مما يؤكد معنوية هذا التأييد احصائياً.

فيما يبين الجدول مدى مناسبة الوقت الحالي لإصدار العملة الفلسطينية، وكان ما نسبته ٢٨% من أفراد العينة يرون بأن الوقت مناسب لإصدار العملة، في حين عارضهم ٧٢% من أفراد العينة، وهذا يدل على عدم رضى المواطنين للحالة التي يعيشونها من انقسام سياسي داخلي واقتصاد ضعيف، وعلى الرغم من اهتمام المواطنين بإصدار العملة وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني، إلا أنهم يرون أن الوقت غير مناسب لإصدارها. ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوي، إذ إن درجة المعنوية = (٠,٠٠).

ويوضح الجدول أيضاً ثقة المواطنين بالعملة في حال إصدارها، وتبين النتائج أن مايقارب ٦٧% سيثقون ويتعاملون بالعملة المصدرة، في حين عارض ذلك ٣٣% من أفراد العينة. وهذا ما تم ملاحظته من خلال السؤال المفتوح في الإستبانة، والذي أشار إلى أن العملة المزمع إصدارها يجب أن تصدر في ظل إعلان الدولة واقتصاد قوي من وجهة نظر أفراد العينة. وقيمة اختبار الإشارة هنا = (٠,٠٠) مما يؤكد معنوية هذا التأييد إحصائياً.

وتبين الدراسة أن ما يقارب ٤٦% من أفراد العينة يرون بأنه سيكون هناك ثبات واستقرار للعملة الفلسطينية، في حين عارض ذلك ٥٤%. واختبار الإشارة يبين أن الاختلاف بين المؤيدين والمعارضين ليس معنوياً من الناحية الإحصائية.

الجدول (٢,٤)
اختبار لا معلمي يوضح رأي المواطنين حول الإصدار النقدي

Binomial Test

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
ضرورة اقتصادية	Group 1	<= 3	332	.88	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	46	.12		
	Total		378	1.00		
ضرورة سياسية	Group 1	<= 3	296	.83	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	62	.17		
	Total		358	1.00		
الوقت مناسب لإصدار العملة	Group 1	<= 3	98	.28	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	246	.72		
	Total		344	1.00		
سيكون تأييد وثقة بالعملة المصدرة	Group 1	<= 3	205	.67	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	103	.33		
	Total		308	1.00		
هناك ثقة بثبات واستقرار العملة المصدرة	Group 1	<= 3	138	.46	.50	.135[a]
	Group 2	> 3	165	.54		
	Total		303	1.00		
ترحيب البنوك بالعملة المصدرة	Group 1	<= 3	175	.61	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	112	.39		
	Total		287	1.00		
إسرائيل سوف تسمح بإصدار العملة	Group 1	<= 3	54	.15	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	309	.85		
	Total		363	1.00		
الدول المجاورة سوف ترحب بإصدار العملة	Group 1	<= 3	100	.34	.50	.000[a]
	Group 2	> 3	190	.66		
	Total		290	1.00		

a. Based on Z Approximation.

ويرى ٦١% من أفراد العينة أن البنوك سترحب بالعملة الفلسطينية وتتعامل بها، وعارض ذلك ما نسبته ٣٩%، ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوي، إذ إن درجة المعنوية (٠,٠٠).

وفيما يتعلق بالدور الإسرائيلي فإن ما يقارب ٨٥% من أفراد العينة لديهم قناعة بأن إسرائيل لن تسمح بإصدار عملة فلسطينية وسوف تحاربها. في حين يرى ١٥% من أفراد العينة أن إسرائيل سوف تسمح بإصدار العملة الوطنية، ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوي، إذ إن درجة المعنوية (٠,٠٠).

أما فيما يخص ترحيب الدول المجاورة بالعملة الفلسطينية، فإن آراء أفراد العينة تدل على عدم الثقة بهذه الدول، وهذا ما تم ملاحظته في الجدول السابق، فبحدود ٣٤% فقط يثقون بأن الدول المجارة (الأردن ومصر) سيرحبون بإصدار

عملة فلسطينية، وقد عارض ذلك ما يقارب ٦٦% من أفراد العينة، إذ يرون أن الدول المجاورة (مصر والأردن) سوف تحارب العملة الفلسطينية، ويؤكد اختبار الإشارة أن الاختلاف بين الفئتين معنوي، إذ إن درجة المعنوية (٠,٠٠).

ويستخلص الباحثان من خلال تحليل استبانه استطلاع الرأي ما يأتي:

- أن أفراد العينة من المواطنين لديهم قناعة بضرورة إصدار عملة فلسطينية كضرورة اقتصادية وسياسية.
- يرى المواطنون بأن الوقت الحالي ليس مناسباً لإصدار عملة وطنية، وأن لديهم هموماً أكبر من التفكير بإصدار عملة فلسطينية (اقتصاد ضعيف وبطالة عالية وحالة انقسام فلسطيني داخلي).
- يرى المواطنون بأن إسرائيل والدول المجاورة، ستعرقل إصدار العملة الفلسطينية، لذلك فهناك تخوف من قبل المواطنين من محاربة هذه الدول للعملة الوطنية، مما سيؤثر في ثبات قيمتها.
- يؤكد أغلبية المواطنين من أفراد العينة، بأن إصدار العملة الوطنية يجب أن يكون في ظل وجود اقتصاد قوي ووضع سياسي ملائم.

تاسعاً - البدائل النقدية المتاحة والبديل الأمثل

في ظل وجود معوقات سواء سياسية أو اقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، فيرى الباحثان بأنه من الضروري أن يكون هناك بدائل لترتيبات نقدية جديدة تتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني، للتغلب على سلبيات تداول ثلاث عملات في الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة حالة التذبذب في أسعار صرف هذه العملات وخاصة الشيكل الإسرائيلي.

وهناك وجهات نظر مختلفة، ففي حين يرى البعض أن أخطر بديل في الوقت الحالي هو إصدار عملة فلسطينية، لأنه سوف يؤدي إلى انهيار قيمة الممتلكات والموجودات، بحسب رأيه، وأفضل بديل للوضع الحالي هو الاستمرار على الترتيبات الحالية نفسها. يرى آخرون ضرورة الإصدار في ظل تهديد البنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع بنوك غزة، ومنع الدينار والدولار من دخول قطاع غزة. وفي حال عدم الإصدار في الوقت الحالي فالبديل هو الشروع بمفاوضات فلسطينية مصرية حول إمكانية تداول الجنيه المصري في غزة، واتخاذ الإجراءات العملية والشجاعة لمنع الشيكل من التداول في غزة.

وبناءً على ذلك يعرض الباحثان ترتيبات نقدية بديلة تتلاءم مع الواقع الفلسطيني ضمن إمكانياته، في حال عدم إصدار العملة الوطنية. إذ تتدرج الرؤى بإحدى البدائل الآتية :

١. اتحاد نقدي مع الأردن: هناك رأي ينادي بتفضيل الابقاء على اعتبار الدينار الأردني نقداً وطنياً (مع إعطائه تسمية جديدة مثلاً)، على أن يكون البنك المركزي الأردني هو السلطة النقدية ذات العلاقة (صامد الاقتصادي، ١٩٩٥،

١٦٥). ويمكن أن يكون ذلك من خلال ترتيبات نقدية مع الأردن بخصوص طبيعة السياسة النقدية، والإشراف على تداول العملة الأردنية مع سحب الشيكل الإسرائيلي من التداول في السوق المحلي.

لكن على الرغم مما ذكر سابقاً، إلا أنه في ظل الظروف والمعطيات الحالية لا يمكن الأخذ بهذا الخيار لعدة أسباب:

أ. إن اعتماد الدينار الأردني عملة متداولة في فلسطين، يعني قيام اتحاد نقدي بين البلدين، وهذا غير متحقق على أرض الواقع بسبب انفصال الاقتصادين عن بعضهما البعض.

ب. إذا تم تطبيقه فإنه يمكن أن يطبق في الضفة الغربية، أما غزة فنتيجة بعدها عن الضفة نتيجة الفصل، فمن الصعب تطبيقه.

ج. كون الترتيبات النقدية مع الأردن تكون على حساب العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، ولا يمكن فصلها خلال فترة وجيزة، وخصوصاً إيرادات الجمارك والرسوم التي تجبى من خلال إسرائيل، وعائدات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لحركة التجارة مع إسرائيل، التي تستوفى بالشيكل بكميات كبيرة، والتي يصعب تحويلها لعملات أجنبية في ظل اعتماد الدينار الأردني.

٢. اتحاد نقدي مع إسرائيل: هذا الخيار ينبع من العلاقة الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً حركة السلع والخدمات، إذ يعد الشيكل عملة التداول الرئيسة في غالبية المعاملات الجارية في فلسطين، فضلاً عن عملة التداول اليومي، لهذا تم طرح هذا الخيار باعتماد الشيكل الإسرائيلي كعملة تداول قانونية في فلسطين مع سحب الدينار الأردني من السوق الفلسطيني(نصرالله، ٢٠٠٠، ١٥٠).

ولكن على الرغم من العلاقات التجارية والمبادلات المذكورة سابقاً، وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، هي التي بررت هذا الخيار. إلاّ أن هذا الخيار إذا تم تقبله سياسياً واقتصادياً، فلا يمكن تقبله نفسياً وشعبياً للأسباب الآتية:

- التقلبات المستمرة في قيمة الشيكل أفقدته دوره في الاقتصاد الفلسطيني بوصفه عملة ادخار، ومعاملات طويلة الأجل، ومن ثم ليس من المنطق ترسيخ الشيكل الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني بسلبياته المتعددة.
- اعتبار الشيكل الإسرائيلي عملة العدو الأول لفلسطين تؤثر في نفسية السكان في اعتماده على المدى البعيد كعملة تداول رسمية، على الرغم من استخدامه من قبل المواطنين في الفترة الحالية، بسبب طبيعة المعاملات وسهولة الحصول عليه بمصادره المختلفة.

٣. دولرة الاقتصاد: قامت بعض الدول بدولرة اقتصادها عوضاً عن إصدار عملتها المحلية مثل ليبيريا، للثقة الشعبية والحكومية في قوة واستقرار الدولار الأمريكي، وبالتالي اعتماده عملة تداول قانونية رئيسة لتسيير معاملاتهم الجارية والآجلة.

يمكن تحقيق الدولرة من دون الحاجة لمفاوضات ومباحثات محتملة الصعوبة مع مصدري العملات ومن دون التسبب في اضطراب في هذه العملات، وتكون السلطة النقدية بإتباع سياسة المراقبة من دون اتخاذ الإجراءات (تي سميث، ١٩٩٩، ٣).

وقد تماثل الدولرة لحد ما مجلس النقد من خلال عدم مقدرتها في التأثير على الاقتصاد فيما يتعلق بعرض النقد وسعر الفائدة، وقد تكون مكلفة كونها تتطلب استثمارات كبيرة من العملات الأجنبية أو دفع الفوائد على اقتراض العملات الأجنبية (دوزنبري، ١٩٩٩، ٨).

مع هذا قررت إحدى دول أمريكا اللاتينية بدولرة عملتها المحلية، فيما برزت العديد من الآراء المؤيدة لدولرة الشيكل الإسرائيلي والليرة اللبنانية في كل من إسرائيل ولبنان، بسبب عدم استقرار عملاتها.

وبناءً عليه يرى الباحثان أنه لا يمكن دولرة الاقتصاد الفلسطيني للأسباب الآتية:

أ. اعتماد الدولار عملة تداول رئيسة تتطلب اقتصاداً قوياً ذا قدرة تنافسية وتصديرية، وتحقق على الأقل توازن في ميزان المدفوعات لتوفير السيولة اللازمة من الدولار بشكل طبيعي.

ب. عدم توافر القدرة على توفير كميات الدولار اللازمة لتحل محل العملات المتداولة وخصوصاً القطع الصغيرة والمعدنية.

ج. طبيعة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل تحد من إمكانية توفير أي دولارات، لأن الطلب على الشيكل في فلسطين أعلى بأضعاف من العرض عليه، مما يؤكد وجود عجز في توفير العملة الصعبة، ومن ثم عدم إمكانية تطبيق هذا الخيار في الوقت الحالي.

٤. بقاء الترتيبات النقدية الحالية: إن الترتيبات النقدية الحالية المتفق عليها في اتفاقية باريس الاقتصادية، والاتفاقية الاقتصادية مع الأردن حول تداول الدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، فضلاً عن الدولار الأمريكي في الاقتصاد الفلسطيني، لها ميزات إيجابية من ناحية تفضيل المواطنين في اختيار العملة المناسبة والمستقرة لمعاملاتهم من خلال العملات المتداولة، وعدم فرض عملة معينة تعود بالخسائر على الاقتصاد، وهذا ما حدث في أواخر الثمانينات، بعد تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للدولار والشيكل، وفضلاً عن الاعتماد على الدينار والدولار خلال فترات التضخم في الشيكل الإسرائيلي.

لذلك يعد استمرار الترتيبات النقدية الحالية هو الخيار الأوفر حظاً في اتباعه، ولكن ضمن اتفاقيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

أ. التنسيق المسبق لأي سياسة يتم اتخاذها سواء من البنك المركزي الأردني، أو بنك إسرائيل للتأثير في عملاتها.

ب. المطالبة بحصة فلسطين من عوائد الشيكل والدينار المتداولة في فلسطين، وهي خسائر مباشرة من مواردنا الاقتصادية لحساب الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأردني.

وهناك من يرى(*) بأن لا نخشى من أي اجراءات أو قرارات تعلنها البنوك الإسرائيلية. فهي ستكون لصالح استقلال الاقتصاد والنظام المصرفي الفلسطيني معاً. إن العودة إلى استخدام الدينار الأردني من شأنه أن يحقق الاستقرار للنظام الاقتصادي الفلسطيني، لأن إصدار عملة محلية الآن غير مناسب ولا يمكن الدفاع عنها وحمايتها، لأننا حتى الآن ما زلنا نحصل على رواتبنا من المساعدات الأجنبية وكذلك الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية وغيرها. إن إصدار العملة يحتاج إلى متطلبات غير متوافرة لدينا الآن أو في المدى المنظور على الأقل.

٥. اختيار الجنيه الفلسطيني الحسابي: هناك من يطرح فكرة الجنيه الفلسطيني الحسابي كوحدة حسابية، والوقت مناسب لوجود العملة الفلسطينية كوحدة حساب كما كان الحال في الايكو أو الدينار العربي الحسابي، فالبدء في استخدام الجنيه الفلسطيني كوحدة حساب لا يتطلب توافر احتياطي نقدي ولا طباعة العملة، ولا يشكل خرقاً للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل أو غيرها، فكل ما في الأمر توحيد المعيار، فبدلاً من قيام مؤسسات السلطة الوطنية والشركات المساهمة العامة والخاصة بنشر ميزانيتها بعملات مختلفة، فإن كافة الميزانيات والحسابات الرسمية والعامة والخاصة يتم نشرها مقومة بالجنيه الفلسطيني الحسابي(**).

وسوف يكون الهدف منه تسوية المعاملات والمقاصة بين العملات الثلاث المتداولة بالعملة الجديدة، وذلك من أجل تقريب الفروق بين أسعار صرف العملات الثلاث، كما أن استخدام الجنيه الفلسطيني الحسابي كمرحلة أولى قبل إصدار العملة سوف يسهم في توفير الثقة في العملة المصدرة.

ويمكن تحديد القيمة الحسابية للعملة الفلسطينية على أسس ومعايير اقتصادية يجب ان يتم الاستناد إليها، ومن أبرز تلك المعايير ما يأتي(***):

- كمية النقد المتداول من العملات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.
- الناتج المحلي الإجمالي للدول المقترحة إدخال عملاتها في سلة العملات النقدية.
- معدل التضخم السنوي للدولة المشاركة عملاتها في سلة التقييم.
- إجمالي صادرات الدول المشاركة في سلة العملات.

(*) مقالة لـ محمد خضر قرش بعنوان " قطع البنوك الإسرائيلية علاقتها المالية مع المصارف العاملة في قطاع غزة - (تحليل ونتائج): على موقع الحرية www.alhourriah.org، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١

(**) مجلة البنوك في فلسطين، مجلة شهرية متخصصة في الشؤون المصرفية، العدد الأول، يونيو ١٩٩٦.

(***) مجلة البنوك في فلسطين، مرجع سابق، ص١٠.

البديل المرجح

أ. فيما يتعلق بالمرحلة الحالية

١. عدم البدء في أي إجراءات تتعلق بإصدار العملة الفلسطينية في الوقت الحالي.

٢. الإبقاء على الترتيبات النقدية الحالية فيما يتعلق بالعملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية، مع إمكانية طرح العملة الحسابية تمهيداً لإصدار العملة الوطنية في الوقت المناسب.

ب. فيما يتعلق بالوقت المناسب

إن إصدار عملة فلسطينية تعد عملية معقدة، تشمل إحداث تغيرات مؤسسية فضلاً عن اتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية، ولعل المبدأ الأساسي الذي يجب أن يحكم هذه العملة والمحافظة على المنافع المرتبطة بالوضع الحالي مع تقليل تكاليف النظام الجديد هو التحرك ضمن ثلاثة مجالات (Enrique and Anne, 1999, 14):

أ. وجود إطار اقتصادي كلي يرتبط بالاستقرار النقدي، بمعنى وجود سياسة مالية متحفظة إلى جانب وجود إطار من السياسة النقدية محكوم بإطار الأسواق الكفوءة.

ب. اختيار نظام سعر الصرف الثابت الذي يحقق أعلى مصداقية، ويقلل من التكاليف والتشويشات المرتبطة بطرح العملة الجديدة.

ج. دعم السياسات الهيكلية في مجالات البنوك والأسواق المالية وأسواق العمالة.

ويرى الباحثان بأنه عندما يتواجد توافق سياسي داخلي وتنشأ حكومة واحدة قادرة على إدارة الوضع الفلسطيني، فمن الأفضل البدء بإجراءات إصدار العملة الوطنية للدولة الفلسطينية.

وبناء عليه يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية التحضير لإصدار العملة الفلسطينية الحسابية لتوحيد الحسابات الرسمية لدى المؤسسات الرسمية، تمهيداً لإصدار العملة الفلسطينية. وهذا هو الخيار الأفضل من وجهة نظر الباحثين، نظراً لأن الدخول في أي ترتيبات بديلة تم توضيحها ضمن البدائل النقدية، سوف يكون أصعب من عملية إصدار العملة الفلسطينية.

عاشراً - التوصيات

١. السلطة الوطنية الفلسطينية

- أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد الصف الوطني، والتماسك من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- العمل على تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، من خلال بلورة سياسة اقتصادية تجارية مستقلة ضمن ترتيبات جمركية منفصلة، في ظل السيادة

الفلسطينية الكاملة على جميع الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن التعامل مع كل دول العالم، من خلال خطط تنموية نابعة من الواقع الفلسطيني وأولوياته.
- إيجاد الوسائل التي تمكن من الضغط على الجانب الإسرائيلي للوفاء بالتزاماته بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن استخدام الشيكل خلال السنوات الماضية.
- العمل على إيجاد الوسائل التي تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من استرداد الحقوق الفلسطينية من أموال الاحتياطي النقدي الذي كان متوافراً قبل عام ١٩٤٨ - بما يعادل - جميع الأموال المصادرة في نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.

٢. سلطة النقد الفلسطينية
- العمل على استمرار الترتيبات النقدية الحالية ضمن ترتيبات خاصة مع كل من إسرائيل، والأردن بما يضمن الحقوق الفلسطينية.
- العمل على تهيئة الإجراءات الفنية اللازمة لإصدار النقد الوطني، بما يضمن قوة أدائه وعدم تعرضه لأي ضغوط خارجية. مع الإسراع بإصدار العملة الفلسطينية الحسابية، بما يوحد العمليات الحسابية الرسمية للسلطة الوطنية.
- يوصي الباحثان - مع أهمية إصدار العملة الفلسطينية - بالتريث لحين توافر الشروط اللازمة لإصدار العملة ولاسيما الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتطوير النظام المالي والمصرفي.

٣. الأحزاب السياسية
- على الأحزاب السياسية والمواطنين في فلسطين أن يكونوا على قدر من المسؤولية لدعم العملة الفلسطينية في حال إصدارها، والثقة فيها من خلال تبديل العملات المتداولة بالعملة الوطنية، والاحتفاظ بها. إذ تُعدّ ثقة المواطنين بالتعامل بالعملة المصدرة ذات أهمية في الحفاظ على قيمتها.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. أبو راس، جهاد، ١٩٩٨، أثر غياب العملة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
٢. اشتيه، محمد محرر،٢٠٠٣، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، دراسة لباسل عورتاني بعنوان" هيكل الجهاز المالي والجنيه الفلسطيني، الطبعة الثانية، بكدار.
٣. البرغوثي، عروبة، ١٩٩٩، النقد الفلسطيني ودوره في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ -١٩٩٩/١١/١٤.
٤. البلبل، على، ٢٠٠٥، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي -معهد السياسات الاقتصادية، دورة سياسات القطاع العام والنمو، أبو ظبي، ٣ -٢٠٠٥/٤/٦.
٥. بن فهد، محمد أحمد، ٢٠٠٣، اقتصاديات النقود والبنوك، مطابع البيان التجارية، دبي.

٦. تي سميث، ال. اف، ١٩٩٩، العملة الفلسطينية - دروس مستفادة من مجلس النقد الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني -، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ -١٩٩٩/١١/١٤.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، فلسطين في أرقام ٢٠٠٦، رام الله، أيار ٢٠٠٧.
٨. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٦، التقرير السنوي الحادي عشر لعام ٢٠٠٥، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، أيار ٢٠٠٦.
٩. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٧، النشرة الإحصائية العدد١٠٦، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، ابريل ٢٠٠٧.
١٠. صامد الاقتصادي، ١٩٩٥، الفصل الخامس من القسم الثاني - البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٤ -٢٠٠٠، السنة السابعة عشر، العدد٩٩، دار الكرمل للتوزيع والنشر، الأردن، آذار١٩٩٥.
١١. صبري، نضال، ١٩٩٩، القطاع المالي في فلسطين ومتطلبات إصدار العملة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ - ١٩٩٩/١١/١٤.
١٢. الصوراني، غازي، ٢٠٠٧، "التنمية في برنامج وتطبيقات الحكومة الحادية عشرة، ورقة مقدمة لندوة برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، غزة، جمعية الهلال الأحمر، ٢٠٠٧/٤/٢٣.
١٣. عبد الكريم، نصر، ١٩٩٩، حول أهمية تطوير البنيان القانوني والتنظيمي والمؤسس لسوق فلسطين للأوراق المالية تحضيرا لمرحلة إصدار النقد الوطني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ -١٩٩٩/١١/١٤.
١٤. قديح، وائل، ١٩٩٩، محددات وآفاق إصدار عملة فلسطينية، مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقاريرعدد٤١، غزة، يونيو ١٩٩٩.
١٥. لبد، عماد، ٢٠٠٥، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول" الاستثمار والتمويل في فلسطين، بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة ٨ -٩ مايو٢٠٠٥.
١٦. مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، ١٩٩٩، التقرير النهائي، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ -١٩٩٩/١١/١٤.
١٧. ماس والبنك الدولي، ١٩٩٧، تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال، تشرين أول ١٩٩٧.
١٨. مقابلة تلفونية مع د. داود، يوسف، خبير في سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٤.
١٩. مقابلة تلفونية مع د. عاطف علاونة، مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢.
٢٠. مقابلة تلفونية مع د. محمود الجعفري ، دكتور في جامعة أبوديس بالقدس، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١.
٢١. مقداد، سامي، ٢٠٠٧، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم الدراسات العليا. غزة.

٢٢. ملاك، وسام. ٢٠٠٠، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل للبناني للطباعة والنشر، لبنان.
٢٣. موقع www.alhourriah.org، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١، مقالة لـــ محمد خضر قرش بعنـــوان " قطع البنوك الإسرائيلية علاقتها المالية مع المصارف العاملة في قطاع غزة - تحليل ونتائج.
٢٤. موقع WWW.mof.gov.ps الموقع الالكتروني لوزارة المالية الفلسطينية.
٢٥. نصر الله، عبد الفتاح، ٢٠٠٠، إصدار العملة الفلسطينية -الواقع والآفاق، رســـالة ماجـــستير مقدمة لجامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
٢٦. نصر، محمد، ١٩٩٩، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ -١٩٩٩/١١/١٤.
٢٧. الهسكوري، البشير، ١٩٩٩، نحو تحديد ملامح النظام النقدي الفلسطيني - ماذا يمكن الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة -، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامـــح النظـــام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٣ -١٩٩٩/١١/١٤.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Axiltod, Stephen H., 1999, Financial Systems, Regulation, and Monetary Policy Application in Palestine, Cairo, October 1999.
2. Beidas, Samya and Kandil, Magda, 2005, Setting the Stage for National Currency in West Bank and Gaza: The Choice of Exchange Rate Regime, IMF, April 2005.
3. Enrique Co, and Anne-Marie Gulde, 1999, Monetary and Exchange Affairs Department International Monetary Fund, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999.
4. World Bank, 1993, Report of the financial and economic situation in the Palestinian territories, Washington.